بيان عام

في إطار الحركة الاحتجاجية الاجتماعية بمؤسستي الاتحاد الاشتراكي وليبراسيون، والتي انخرط فيها جميع العاملين والصحفيين والتقنيين بشكل مسؤول، وفي إطار التزام المكتبين النقابيين - بكل من النقابة الوطنية للصحافة المغربية بالنسبة للصحفيين، والفيدرالية الديمقراطية للشغل بالنسبة للعاملين والتقنيين- بسياسة الوضوح والشفافية، في منأى عن كل تأويل غير ذي سياق للحركة الاحتجاجية المشروعة بالمؤسسة،

انعقد جمع عام يوم الإثنين 11 شتنبر 2017 تحت إشراف اللجنة النقابية المشتركة، تم خلاله استعراض آخر تطورات المعركة النضالية الاجتماعية وتدارس التأويلات التي حاول البعض إعطاءها لها، إن بالتشكيك في نوايا المحتجين، وذلك بالباس الحركة الاحتجاجية لبوسا سياسيا، أو بالركوب عليها عبر تعميم الأخبار الزائفة ومحاولة تحريف الحركة الاحتجاجية عن مسارها الاجتماعي الصرف.

ورفعا لكل لبس أو تأويل، فإننا ندين ونستنكر كل مايروج من إشاعات ونعتبر أنفسنا غير معنيين بها، بل نعتبرها محاولة من البعض لاستغلال تحرك اجتماعي صرف لتصفية حسابات بعيدة كل البعد عنا، وبالتالي فنحن نرفض أن نقحم في أجندة أية جهة كانت، مؤكدين أننا نطالب فقط بحقوق ومكتسبات مشروعة.

وخلص الجمع العام إلى منح فرصة لقرار الحوار المبرمج مع الإدارة، مع الالتزام بالاستمرار في التعبئة النضالية لأشكالنا الاحتجاجية، في أفق ماستسفر عنه جلسة الحوار المرتقبة مع إدارة الجريدة التي نعتبرها مدخلا لجدولة محددة، ملزمة، لبنود الملف المطلبي قطاعيا الخاص بكل العاملين بمؤسستنا.

عن اللجنة النقابية

النقابة الوطنية للصحافة: محمدرامي

الفيدرالية الديمقراطية للشغل : عبد القادر مخدو